مرة أخرى... في معاني «الانتصار» و«الهزيمة» في الصراع العسكري في العراق

الطاهر الأسود*

■ قبل ما يزيد عن العام وضعنا تقييما عاما للوضع العسكري في العراق ركزنا فيه بالأساس على مسألة معنى «الانتصار» هناك (أنظر الطاهر الأسود «في التفكير العسكري الأمريكي ومسائل الانتصار والهزيمة» القدس العربي 31 كانون الأول/ديسمبر 2004). ويرجع الآن النقاش بقوة في الولايات المتحدة حول هذه المسألة تحديدا في ضوء المطالبة المتزايدة من قبل الرأي العام الأمريكي لوضع حد للأزمة الأمريكية في العراق. ومرت الآن فترة زمنية مناسبة للتقييم بعد تزايد الحديث في الخريف الماضي وخاصة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2005 عن «نوايا أمريكية في الانسحاب من العراق». وفي الواقع وبالرغم من التصدعات القوية في المعسكر الأمريكي فان لا شيء يؤكد أو ينفي بشكل جازم الشكوك حول «انسحاب أمريكي وشيك من العراق» بغض النظر عن معنى ذلك الانسحاب، حيث لا يبدو واضحا ان كانت هذه المشاريع تعني «انسحابا من العراق» أو «انسحابا في العراق» أي من المدن الرئيسية الى بعض المجالات المعزولة. ومن دون الحاجة للمبالغة في هذه الرؤية أو تلك يبدو أن هناك ما يكفي من المؤشرات التي تساعد على تقييم دقيق للوضع الراهن. سنرى ذلك أولا من خلال توصيف عام لما نراه مصدر القوة الأساسي في «معسكر السلام» الأمريكي، وهو مختلف عما يمكن أن نتوقعه عادة من «قوى السلام» حيث يتركز في القوى البيروقراطية مدنية كانت أو عسكرية. كما سنشير الى مؤشرات تمرد هذا الطرف. وسنرى، أخيرا، معنى «الانتصار» عند بعض الأطراف المهيمنة وكيف يتغير في وضع مضطرب يعكس تشتت الأوراق الأمريكية واضطرابها في الملف العراقي، ولكن يعكس أيضا صعوبة وضع المقاومة العراقية، خاصة من جهة قدراتها ومشاريعها السياسية.

في أهمية «حركة السلام» البيروقراطية

مع حلول نهاية العام 2005 أنهى الرئيس بوش خطبا أربعة حول العراق كان وعد بها بعض أوساط الكونغرس التي لا زالت مقربة منه منذ نهاية تشرين الثاني/نوفمبر من نفس العام. ولكن لا يمكن الحديث بجدية عن أن بعض الاعترافات بخطأ أسباب الغزو، وهو التراجع الوحيد الذي تم تسجيله في تلك الخطب، يمكن أن تنهي الجدل المحتدم في الداخل الأمريكي حول العراق. مثلما لن تنهيه «مشاركة سنية قوية في الانتخابات» لا تنهي لا «العنف» و لا الاحتكار «الشيعي ـ الكردي» لما هو ظاهر من عملية سياسية تبقى من شأن «السفارة» الأمريكية في بغداد في كل الأحوال. هناك في الواقع مجموعة متناسقة من المؤشرات التي تحيل على وضع جديد عموما بدأ يميز الادارة الأمريكية ولا يتعلق ذلك تحديدا بالعراق. فلا يخلو أسبوع من دون فضيحة أو أزمة جديدة تبدأ في شكل تسريبات من داخل أطراف رسمية، مدنية أو عسكرية، لتتحول الى قضايا شائكة تكشف عن مدى لادستورية ممارسات عديدة للبيت الأبيض أو بين المقربين منه من داخل الكونغرس. كل هذه المؤشرات لم تكن ممكنة لولا تمرد الكثير من المحافظين القدامى في الأوساط الرسمية والتشريعية والذين سبق أن التحقوا في غمرة هجمات 11 أيلول/سبتمبر بالقيادة النيومحافظة، كما أنه لم يكن ليحدث لولا الاستفاقة المتزايدة والدور النشط الذي يلعبه الاعلام الليبرالي (مثل «نيويورك تايمز») ولكن أيضا الاعلام المقرب عادة من الادارات الجمهورية (مثل «الواشنطن بوست»). بمعنى آخر أصبح من الممكن الحديث بشيء من الواقعية عن تفكك الفريق النيومحافظ في نواته الصلبة مثل الاشاعات المتزايدة حول البرود الكبير في العلاقات بين الرئيس الأمريكي ونائبه، وهو الأمر الذي نقله في سلسلة من التقارير الصحافية منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2005 الصحافي المخضرم في الـ«نيويورك دايلي نيوز» والمطلع دائما على أسرار البيت الأبيض توماس دي فرانك. ولكن مس التفكك خاصة الأطراف الواسعة للفريق النيومحافظ التي توغلت بعمق في ظرف وجيز جدا في الأوساط البيروقراطية والتشريعية والاعلامية. اذا خصصنا على الوضع العراقي فان مساهمة المقاومة العراقية في هذه التطورات هي بلا شك هائلة. وهنا علينا أن نحدد علاقة جديدة ناشئة بين الداخل العراقي والداخل الأمريكي، ففي الوقت الذي يحلو للكثيرين المقارنة بين الحرب في فيتنام وتلك التي تجري الآن في العراق فانه من الضروري التنبه الى اختلاف أساسي بينهما من جهة التوازن بين طرفي المقاومة وطرف الداخل الأمريكي المساعد على الانسحاب: فمقابل تضافر جهود المقاومة الفيتنامية مع قوى ضغط في الداخل الأمريكي قطاعات كثيرة منها حملت أجندة راديكالية يسارية تقطع مع النظام السياسي الأمريكي وتجتاح الشارع ولا ترضى بأقل من مواجهات يومية مع البوليس الأمريكي، مقابل ذلك، فان جهود المقاومةالعراقية تتضافر مع «حركة سلام» من نوع آخر أقل راديكالية وأكثر تعلقا بالنظام السياسي الأمريكي. فـ«حركة السلام» الراهنة التي تتمركز في الشارع هي الأقل أهمية من ناحية نجاعتها السياسية رغم نبلها، وباستثناء بعض الفوضويين واليساريين المتسمرين في الستينات، فان غالبيتها متكون من قطاعات بلا أجندة سياسية تخرج عن موضوع العراق، فهي تشمل عائلات جنود نفد صبرهم من مماطلة وزارة الدفاع مثلما تشمل قيادات في الحزب الديمقراطي ترفع شعار «أرجعوا أبناءنا الآن» خارج اجماع حزبهم. في المقابل فان أهم طرف في «معسكر سلام» الداخل الأمريكي يضغط باتجاه الانسحاب هو طرف لم يكن من الممكن أن يبرز خلال حرب فيتنام متى كان النظام السياسي نفسه في حالة دفاع: انه يتموقع ضمن الطرف البيروقراطي المدني والعسكري الذي يشكل عصب الدولة والجهاز الحاكم. وهكذا نعرف الآن أن أطرافا من داخل الاستخبارات العسكرية الأمريكية كانت وراء تسريب حالات التعذيب في سجن أبي غريب بفعل ما شعرت أنه تسلط من قبل قوى لا عسكرية (المقصود السي آي ايه) في الشؤون العسكرية، كما أن عناصر من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية هي التي كانت وراء كشف فضيحة السجون الأمريكية السرية في أوروبا الشرقية عندما فهمت أنها ستتحمل وحدها وزر لادستورية تلك السجون، كما أن السيناتور الجمهوري جون ماكاين لا غيره هو الذي قاد باصرار كامل الجهود التي أدت الى اصدار قانون صريح يجرم أي شكل من أشكال التعذيب في السجون الأمريكية أينما كانت بالرغم من المعارضة الشرسة لنائب الرئيس، الجمهوري أيضا علينا أن نضيف، ديك تشيني. ان ثقل «حركة السلام» الأمريكية في هذه الحرب، أي تحديدا تلك الحركة التي تضغط في اتجاه الانسحاب، لا تتموقع في الشارع ولا تعتمد على المتمردين على النظام السياسي، بل على العكس تماما فهي تعتمد تحديدا على ما ينبني عليه النظام السياسي الأمريكي، البيروقراطية المدنية–العسكرية، وفي جزء منها غير منتخبة، والتي تتجاوز الادارات السياسية المتعاقبة وترى أنه وقع الدوس على أصابعها في القرارات المتسارعة والمفاجئة وغير المسبوقة للادارة النيومحافظة. وأهم قطاع في هذه الأوساط، بالنسبة لمسألة الانسحاب من العراق، هو تحديدا الجيش الأمريكي. وكنا قد أكدنا منذ ما يزيد عن العام أن هناك أطرافا مؤثرة في هذا الجيش مستعدة للاقتناع بخيار الانسحاب في حالة تواصل وتيرة المقاومة العراقية وأن ذلك الاستعداد لمثل هذه القناعة هو الذي يحدد معاني الانتصار والهزيمة وليس موازين القوى المادية ولا أيضا حجم الخسائر البشرية والعسكرية (أنظر الطاهر الأسود «في التفكير العسكري الأمريكي ومسائل الانتصار والهزيمة» «القدس العربي» 31 كانون الأول/ديسمبر 2004).

في تمرد «معسكر السلام» البيروقراطي

من بين المؤشرات الأهم على وجود قناعة، وذلك حتى قبل بداية الحرب، بين أوساط البيروقراطية العسكرية الأمريكية بعبثية غزو العراق من الناحية العسكرية الصرفة ما يلي: كشفت صحيفة الـ«واشنطن بوست» في تقرير مر في صمت بالغ قبل أشهر قليلة (عدد الاربعاء 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2005) أن «معهد الدراسات الاستراتيجية» (The Strategic Studies Institute)، وهو المؤسسة البحثية الرئيسية التي تقع تحت اشراف مباشر للبنتاغون والجيش الأمريكي وتحديدا «كلية الحرب» (US Army War College) التابعة له، أصدر تقريرين مهمين للغاية الأول في شهر شباط/ فبراير 2003، أي قبيل الحرب بأسابيع قليلة، والثاني قبيل أشهر قليلة من الآن. كلا التقريرين بقيا الى حد فترة قريبة ساريين وتم ترويجهما كوثائق رسمية للاطلاع على أوساط عليا في الجيش والادارة الأمريكيين. كاتبا التقريرين، أندرو تيريل (Andrew Terril) وكونراد كراين (Conrad Crane)، خبيران غير مجهولين في الأوساط العسكرية الأمريكية وهما لا يعبران بالتأكيد عن رأييهما فحسب. وقد توقع التقرير الأول بكل دقة تطور الوضع العسكري، حيث أشار الى أن الولايات المتحدة يمكن أن «تربح الحرب ولكن ستخسر السلم» لأن «المقاومة العسكرية للاحتلال ستزداد، وأن رد الفعل الأمريكي العنيف سيستعدي عددا أكبر من العراقيين، ومن ثمة فان العملية السياسية ستصبح صعبة». من جهة أخرى فان تقريرهما الثاني (المتوفر كاملا على صفحة الانترنت لـ«معهد الدراسات الاستراتيجية») والأخير فانه يشير الى النقاط التالية: أولا، «من غير المتوقع أن القوات الأمريكية وحليفتها العراقية ستقدر على تحطيم التمرد قبل بداية انسحاب تدريجي للقوات الأمريكية وحلفائها من العراق». ثانيا، «من غير الواضح ان كانت الولايات المتحدة ستكون قادرة، مهما بقيت في العراق، على خلق قوات شرطة وجيش عراقيين لتأمين السيطرة على كامل التراب العراقي». ثالثا، «على الولايات المتحدة أن تخفض سقف توقعاتها بالنسبة للمستقبل السياسي للعراق من خلال القبول بعراق غير ديمقراطي من أجل تفادي حرب أهلية بين مكوناته العرقية والدينية». ويمكن تأكيد هواجس هذين التقريرين من خلال ملاحظة قلق القيادات العسكرية الأمريكية الميدانية في العراق كما عكسه التقرير الميداني الهام الذي أنجزه الصحافي الأمريكي توم بيسل (Tom Bissel) لمجلة «هاربرز» ماغازين (Harper's Magazine) عدد كانون الثاني/يناير 2006 والذي يلخص عنوانه كل شيء «البحث بلا جدوى عن استراتيجيا في العراق» (Searching in vain for a strategy in Iraq).

مؤشر آخر على الضغط المتزايد الذي تشهده الادارة الأمريكية من قبل البيروقراطية العسكرية ورغبة الأخيرة في تعميم وجهة نظرها والترويج الواسع لها يأتي مثلا من خلال شخص أحد أقوى حلفائها في الكونغرس، النائب الديمقراطي المخضرم جون مورثا (John Murtha) المعروف عنه ولاؤه الكبير لمصالح القوات المسلحة بفعل تواجدها القوي في المنطقة السكنية التي يمثلها (غرب ولاية بنسيلفانيا). فبعد الندوة الصحافية المدوية التي عقدها في أواسط شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2005 والتي دعا فيها لـ«الانسحاب الفوري من العراق» معبرا بشكل غير مسبوق عن ندمه على تصويته بالايجاب لمنح سلطات اتخاذ قرار الحرب للرئيس الأمريكي، عقد مورثا مجموعة متوالية من اللقاءات كان أهمها في أوائل شهر كانون الأول/ديسمبر 2005 في المنطقة التي يمثلها حيث أعلن بشكل متواز مع قيادات عسكرية محلية لقوات الحرس الوطني في ولايته أن هذه القوات أصبحت «مجهدة» وأنها لم تعد تقدر على المساهمة الجدية في جهود الحرب. من أهم النقاط التي تحدث عنها النائب مورثا موضوع التمرد المحتمل لغالبية من نواب الكونغرس الجمهوريين وهو الأمر الذي تحدث عنه بكل ثقة أكثر من مرة وهو ما يزال يكرره الى الآن مبررا ذلك أساسا بقدوم الانتخابات النيابية في تشرين الثاني/نوفمبر 2006 القادم وخشية النواب الجمهوريين المقامرة بمستقبلهم السياسي في ظل استمرار تدهور الوضع الأمريكي في العراق. ولا يبدو أن ذلك موقف خاص بالسيد مورثا حيث يوجد اتفاق بين غالبية محللي شؤون الكونغرس أن النواب والسيناتورات الجمهوريين غير راغبين في الظهور في نفس الصورة مع الادارة الحالية على الأقل حتى الانتخابات القادمة.

في هذا الاطار يأتي أحدث مؤشر على رغبة البيروقراطية العسكرية الأمريكية في التعبير العلني عن رأي مخالف عن الادارة الأمريكية في علاقة بالموضوع العراقي وهو ما يكشف في الواقع ضجرها المتزايد من تجاهل آرائها ومقترحاتها من قبل الحلقة النيومحافظة الضيقة في الادارة. حيث يُنشر يوم 14 آذار/مارس الجاري مؤلف «كوبرا II: القصة السرية لغزو واحتلال العراق» (Cobra II: The inside story of the invasion and occupation of Iraq)

والذي ألفه بشكل مشترك كل من مراسل الـ«نيويورك تايمز» المخضرم مايكل غوردون (Michael Gordon) والجنرال المتقاعد برنارد ترايينور (Bernard Trainer). ولقي الكتاب صدى واسعا حتى قبل نشره حيث تمت استضافة المؤلفين يوم 12 اذار/مارس في أحد أهم البرامج الاخبارية الأسبوعية التي تعرض على الشاشات الأمريكية كل صباح يوم أحد وهو برنامج «قابل الصحافة» (Meet the Press) للاعلامي في قناة «ان بي سي» تيم راسل (Tim Russel). وكان من الواضح أن الجنرال ترايينر هو مصدر المعلومات الرئيسي للكتاب حيث ينقل بالأساس وبشكل معلن هواجس البيروقراطية العسكرية في البنتاغون وحتى في العراق. الكتاب يكشف أسرارا عسكرية مختلفة بما في ذلك ما يلي: كيف تمت صياغة استراتيجيا الحرب في العراق وكيف أدى ذلك الى خلاف بين مختلف الجنرالات الأمريكيين وبين الجنرالات الميدانيين ووزير الدفاع رامسفيلد، ويشرح الكتاب هنا تحديدا احتكار رامسفيلد للقرار ولقنوات الاتصال بالرئيس الأمريكي، كما يوضح العلاقة المتوترة بين قائد العمليات الجنرال تومي فرانكس المقرب من الفريق النيومحافظ وعدد من الجنرالات الأمريكيين سواء في البنتاغون او على أرض المعركة. يكشف الكتاب أيضا كيف كان التصور الأمريكي للاستراتيجيا العسكرية العراقية خاطئا وغير دقيق حيث تم تجاهل تقرير استخباري أمريكي كتب منذ الأسابيع الأولى لاندلاع الحرب والذي شدد على أهمية استراتيجيا حرب العصابات في التكتيك العسكري العراقي وقد تم تجاهل هذا التقرير والتمسك بصيغة رامسفيلد في حرب تركز على رئيسية العامل التكنولوجي وعدد محدود من القوات. ويشير الكتاب هنا تحديدا الى التوتر الذي حدث بين الجنرال ويليام والاس (William Wallace) ووزير الدفاع الأمريكي حيث شدد الأول حتى في تصريحات علنية على عدم ملاءمة التكتيك العسكري الأمريكي لأسلوب المواجهة الذي يعتمده العراقيون. وينقل الجنرال ترايينر هنا الهواجس المستمرة لعسكريين أمريكيين لا زالوا يعتقدون أن الاستراتيجيا الأمريكية لم تفهم الى حد الآن طبيعة الصراع العسكري في العراق. كما يكشف الكتاب أسرارا أخرى بما في ذلك القائمة الكاملة للدول العربية المشاركة فعليا في المجهود الحربي الأمريكي بالرغم من عدم اعلانها لذلك.

في معنى «الانتصار» في العراق

كنت أشرت في مقالي السابق («في التفكير العسكري الأمريكي ومسائل الانتصار والهزيمة») المشار اليه أعلاه الى أن هناك مدرستين في البيروقراطية العسكرية الأمريكية منذ زمن طويل وهو الوضع المستمر حتى الآن في اطار الحرب الراهنة في العراق: الأولى تؤمن برئيسية العامل التكنولوجي في حسم الصراع العسكري والأخرى تؤمن برئيسية العامل البشري ومن ثمة السياسي في حسم الصراع العسكري. وفي الواقع أثار الرئيس بوش في خطبه الأربعة في أواخر سنة 2005 نقاشا محتدما في الأوساط المؤثرة سياسيا وعسكريا في الولايات المتحدة عندما لخص استراتيجيته العسكرية بأن الانسحاب الأمريكي من العراق سيحصل متى يتم «تحقيق الانتصار». وعندما يتساءل اثر هذه الخطب وبشيء من التهكم زعماء جمهوريون أساسيون مثل رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ ريتشارد لوغار (Richard Lugar)، أو شاك هاغل (Chuck Hagel) عضو نفس اللجنة، أو حتى جون وارنر (John Warner) رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، عن «ضرورة النقاش بصراحة» حول معنى الانتصار «الذي يقصده» الرئيس بوش، فاننا بصدد تململ حقيقي في الكونغرس ازاء نوايا الادارة الحالية. وعلى كل حال لم يبد الرئيس الأمريكي في هذه الخطب على نسق الة البروباغندا العسكراتية التي تشيطن «العدو» بشكل تبسيطي حيث كان عليه التراجع عن أسطورة أن عناصر المقاومة العراقية هم مجرد «ارهابيين غالبيتهم قادمون من الخارج أو صداميون»، فعوضا عن ذلك أقر في خطبته الأولى يوم 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 أن عناصر المقاومة هم «في غالبيتهم العظمى من الممتنعين (rejectionists) من عموم العراقيين». ولكن ما الذي يعنيه ذلك على المستوى العملي؟ هناك على ما يبدو نوايا أمريكية، ليست جديدة على كل حال، ولكنها بالتأكيد متزايدة بالـ«التفاوض على ادماج المسلحين غير الارهابيين في العملية السياسية». ويتم تبني هذه الرؤية حتى من قبل المناورين من الذين يريدون خلط الأوراق أكثر من أي شيء آخر. ولكن من يرغب حقا في التفاوض يعلم بالتأكيد أن «الممتنعين» ليس لهم حد أدنى أقل من انهاء الاحتلال وهكذا فان المشاركة في العملية السياسية مشترطة بهذا الأساس. من جهة أخرى لا تنبع الرغبة الأمريكية من فراغ حيث أن المقاومة العراقية بصدد رسم خط فاصل وبشكل متزايد مع التيار القاعدي (ممثلا أساسا في مجموعة الزرقاوي) خاصة بعد اعلان الأخيرة في أيلول/سبتمبر 2005 وبشكل لا غبار عليه نياتها في «تطهير العراق من الروافض الشيعة» و هو ما أفرز ردة فعل قوية من قوى المقاومة العراقية. وأضحي من الواضح أن نوايا القاعديين ليست لها علاقة بتحرير العراق واقامة حكومة وطنية بل اقامة دكتاتورية مذهبية لا تهتم كثيرا بالخصوصيات العراقية والأمر الذي لا تنوي حتى تأجيله الى ما بعد خروج الاحتلال. ان الحساسية السياسية المرهفة المتنامية لدى المقاومة العراقية بانت بقوة أثناء «الانتخابات» الأخيرة بالرغم من محدوديتها الشرعية حيث قررت قوى المقاومة المشاركة بقوة في حماية صناديق الاقتراع والناخب العراقي (من أفضل التقارير المحايدة حول ذلك تقرير صحيفة «الغارديان» البريطانية حول القيادي العراقي أبو ذيب في عدد 27 تشرين الأول/أكتوبر 2005).

غير أن التفجير الأخير لمرقد العسكرية في سامراء جعل من الواقع أقرب الى رغبات الأطراف المذهبية سواء شيعية (المجلس الأعلى أساسا) أو السنية (القاعديين أساسا). ومن هنا بدا أن «الانتصار» بالنسبة لبعض الأمريكيين على الأقل من قبل بعض عناصر التيار النيومحافظ (بهلوان مثل دانيال بايبس الذي كتب في هذا الاتجاه في «الجيروزاليم بوست» أخيرا) هو في الدفع في هذا الاتجاه حيث يرونه أفضل بكثير من استمرار الوضع الراهن ويتم تقديم ذلك تقريبا على أنه استعادة لاستراتيجيا «الاحتواء المزدوج» للايرانيين والعراقيين المعادين للولايات المتحدة لكن على الأرض العراقية هذه المرة. وفي النهاية ألم يتم تدريب «الجيش العراقي» الراهن بشكل جعله أقرب الى صيغة معدلة من تركيبة مشتركة لميلشيات بدر والبشمركة؟ أليست قوى المقاومة أساسا، خاصة بعد الهدنة التي أعلنها جيش المهدي، موجودة في المناطق السنية؟ ان الفرز الراهن لقوى المقاومة يجعل من الصراع السياسي حتى في علاقته بمسألة الاحتلال صراعا ذا طابع مذهبي حتى وان لم يكن كذلك في جوهره. ويدفع هذا الوضع الى استذكار تحليل عنصر أساسي في كواليس الادارة الراهنة خاصة فيما يتعلق بالملف العراقي حتى وقت قريب هو بيتر غالبرايث (Peter Galbraith) المعروف بقربه من أوساط «الواقعيين» خاصة ارتباطه بلسلي غلب (Leslie Gelb) الرئيس الشرفي لمجلس العلاقات الخارجية. وغالبرايث، والذي ساهم بقوة في صياغة الرؤية الأمريكية لمشكل البوسنة في منتصف التسعينات وشغل موقع السفير الأمريكي في كرواتيا، ذهب أكثر من مرة الى العراق بطلب شخصي من الرئيس الامريكي. وله وجهة نظر خاصة حيث يشدد على أهمية «الاعتراف باستحالة اقامة حكومة وطنية» في العراق وضرورة العمل على صياغة «وضع فيدرالي» جديد تبقى فيه الولايات المتحدة لاعبا مناورا بين جميع الأطراف المذهبية والعرقية وهو ما يراه أفضل مما سماه في احدى المرات «العراق: جمهورية بوش الاسلامية» في ظل الحكومة ذات الغالبية الشيعية الموالية لطهران (لغالبرايث مقال بهذا العنوان في New York Times Books Review المجلد 52 العدد 13 في 11 آب/اغسطس 2005). وشدد غالبرايث أكثر من مرة على ضرورة دعم النوايا الكردية في الاستقلال مقابل اعتبار الطرف الكردي العراقي حليفا استراتيجيا أساسيا للولايات المتحدة والمجال الكردي قاعدة شبه دائمة من المنطقة.

يبقى الآن من الضروري الاطلاع على آخر مواقف غالبية الوجوه الأساسية من النيومحافظين في علاقة بمعنى «الانتصار» الأمريكي في العراق. من الضروري هنا الاشارة الى مقال كتبه كل من ويليام كريستول (William Krsitol) وغاري شميت (Gary Schmitt) كمذكرة خاصة بالمؤسسة النيومحافظة بامتياز «مشروع القرن الأمريكي الجديد» و ذلك في 12 تموز/يوليو 2005، وهاجما فيها بقوة كل المنادين الى سحب القوات الأمريكية من العراق. ولكن الملفت كان مهاجمتهما لوزير الدفاع رامسفيلد واعتباره مسؤولا أساسيا عن الأزمة الأمريكية في العراق بسبب تمسكه بتكتيك العمل بأقل عدد ممكن من القوات الأمريكية. مقابل ذلك تمسك هؤلاء أن السبب الوحيد للخسائر الأمريكية في العراق هو مجرد اشكال لوجستي يتمثل أساسا في قلة عدد القوات الأمريكية المتمركزة هناك. وسبقت هذا المقال رسالة بتاريخ 28 كانون الثاني/يناير 2005 موجهة للكونغرس جمع التوقيعات عليها أقطاب التيار النيومحافظ في مؤسسة «مشروع القرن الأمريكي الجديد»، تشبه في اطارها وأسلوبها الرسالة المشهورة التي وجهها نفس الموقعين تقريبا سنة 1997 للرئيس كلنتون في علاقة بالحرب على العراق، ولكن هنا يطالب الموقعون النواب والسيناتورات الأمريكيين بتصعيد ضغوطاتهم لرفع عدد القوات الأمريكية في العراق. وان كان ذلك يؤكد التفكك في المعسكر النيومحافظ (هنا بين المنظرين والاداريين) فانه يشير أيضا الى أن هناك تشاركا بين هؤلاء جميعا في الاستمرار في الاعتقاد بأن «الانتصار» العسكري الأمريكي في العراق ممكن ولا يحتاج سوى بعض المناورات والتعديلات العسكرية والسياسية، والتي تصل أحيانا الى أشكال كاريكاتورية كما هو الحال مع معسكرات الجيش الأمريكي التدريبية في لويزيانا حيث تتمثل أساسا في استديوهات هوليوودية مع كومبارس عربي لـ«التعود على أجواء حرب العصابات في العراق قبل الذهاب الى هناك» (أنظر التقرير المثير «محاربة تمرد مزيف في العراق الشبيهة التابعة للجيش» (Battling a fake insurgency in the Army's imitation Iraq) للصحافي ويلز تاور (Wells Tower) في مجلة الهاربرز ماغازين عدد كانون الثاني/يناير 2006).

طبعا ذلك لن يقوم الا بتصعيد التذمر لدى «معسكر السلام» البيروقراطي والذي لن يتوقف في التآمر على المجموعة النيومحافظة ككل والتي يراها مسؤولة (بمنظريها واداريها) عما حدث ويحدث. وفي الواقع تلك هي الثغرة الأساسية في الجبهة الأمريكية في العراق تحت ضغط العمل المسلح. المعضلة الآن أن المشروع الوطني للمقاومة أضحى في تعارض واضح مع تنام غير صحي بالمرة لواقع الصراع المذهبي، وتلك هي الثغرة الاساسية في الجبهة العراقية.

* باحث تونسي يقيم في أمريكا الشمالية

المصري للمصري كالآخر المتربص!

سيد ضيف الله*

■ ثمة مؤشرات ظهرت في المجتمع المصري في الآونة الأخيرة توضح أن هناك حالة من الاحتقان الطائفي لا يمكن تجاهلها، وأنها لا تقل خطورة عما أصاب المجتمع المصري من كوارث طبيعية «أنفلونزا الطيور» أو كوارث بشرية «عبارة السلام 98» ان لم تكن هي الأخطر.

ومن هذه المؤشرات تورط الأمن في عدد من الحوادث الطائفية التي جرت خلال خريف 2005 وشتاء هذا العام، مثلما حدث في أحداث العنف بمحرم بك بالاسكندرية احتجاجا على عرض مسرحية باحدى الكنائس قيل انها أساءت للمسلمين، ثم اعادة فتح ملف اختفاء الفتيات المسيحيات بقوة عقب اهتمام الرئيس مبارك بحالتي الفتاتين كريستيان وماريان اللتين عرضت والدتهما حكاية غيابهما منذ سنوات في برنامج الحقيقة الذي يقدمه وائل الابراشي، ثم الكشف عن حكاية كفر سلامة التابعة لمنيا القمح بمحافظة الشرقية، حيث تمت تنحية القانون في قضية قتل مسيحي لمسلم وتم عقد مجلس صلح كشفت بنوده عن تورط السلطة التنفيذية في ما يكاد يعد جريمة تطهير عرقي مورست ضد عائلة القاتل المسيحي، ثم أخيرا حادث قرية العديسات حيث تجمهر المئات لهدم كنيسة لعدم الحصول على ترخيص بناء، ولا نود أن نعرض تلك لأحداث بروايتين مختلفتين لتأكيد وترجيح رواية على أخرى، فالغرض هنا أن نطرح السؤال التالي: هل تختلف حالة الاحتقان الطائفي هذه الأيام عن ازمة العنف الطائفي، التي عانت منها مصر في منتصف الثمانينيات وأوائل التسعينيات؟ واذا كان المجتمع المصري قد نجح في ذلك الوقت في التصدي لموجة العنف الطائفي التي صاحبت صعود موجة الارهاب في مصر، فما الذي يجعل حالة الاحتقان الطائفي في مصر تعود لتدق ناقوس الخطر؟

يختلف الوضع الحالي لحالة الاحتقان الطائفي في مصر عن نظيره في الثمانينيات والتسعينيات في أمر هام، وهو أن النظام المصري ليس في حالة صدام مع جماعة دينية عنيفة تقوم على فكرة تكفير المجتمع، وبالتالي تسعى للخروج على نظام الحكم.. الخ، وانما واقع الحال، أن النظام المصري في حالة تقاسم للبرلمان مع جماعة الاخوان المسلمين «المحظورة» قانونا!!

الأمر الثاني: أنه لم يكن في الثمانينيات والتسعينيات أي حديث يذكر عن اصلاح سياسي أو ضغوط دولية من أجل تحقيق ذلك، فضلا عن عدم وجود تجارب ناجحة لادماج الاسلاميين في السلطة.

الأمر الثالث: أن النظام الدولي الحالي فض بكارة «سيادة الدول»، ولم تعد هناك دولة بمنأى عن تعرية عوراتها أمام العالم، عن حق كان أو عن باطل.

وهذا يجعلنا نتصور أن التعامل مع الاحتقان الطائفي في مصر هذه الأيام ينبغي أن يختلف جذريا عن الماضي، فلا مجال لستر عورة، ولا مجال لهيمنة المنطق الأمني على مسألة وطنية بهذه الخطورة، ولا مجال للمزايدة بالشعارات الوطنية على منطق العقل.

يحاول النظام المصري الحالي أن يتعامل مع المسألة بطريقة مختلفة، فكان أن أصدر الرئيس مبارك قراره بتيسير بناء الكنائس، بينما كان رد فعله على طلب المرحوم فرج فودة بالغاء الخط الهمايوني في اجتماعه مع الكتاب في افتتاح معرض القاهرة للكتاب في كانون الثاني (يناير) 1990، هو المفاجأة مما يسمع، ثم استيضاح الأمر، ثم الرد: «ليس هذا وقته، لأنه من جهة يهيج المتطرفين، ولأنه من الناحية العملية يتم بناء الكنائس المطلوبة، ولا نتأخر في اصدار الترخيص بذلك» (غالي شكري، الأقباط في وطن متغير، ص 188).

ويحاول الاخوان المسلمون أن ينشروا أحاديث الطمأنينة بين الأقباط، لدرجة اعلانهم الاستعداد لترشيح ألف قبطي في الانتخابات المحلية القادمة، بينما كانوا مع بزوغ التسعينيات ينشرون في مجلتهم «الدعوة» اجابة على سؤال قارئ عن حكم بناء الكنائس في ديار الاسلام ما نصه: «حكم بناء الكنائس في ديار الاسلام على ثلاثة أقسام: الأول: بلاد أحدثها المسلمون وأقاموها كالمعادي والعاشر من رمضان وحلوان.. وهذه البلاد وأمثالها لا يجوز فيها احداث كنيسة ولا بيعة ـ والثاني ـ ما فتحه المسلمون من البلاد بالقوة كالاسكندرية بمصر والقسطنطينية بتركيا فهذه أيضا لا يجوز بناء هذه الأشياء فيها وبعض العلماء قال بوجوب الهدم لأنها بلاد مملوكة للمسلمين.. والقسم الثالث: ما فتح صلحا بين المسلمين وبين سكانه، والمختار هو ابقاء ما وجد بها من كنائس وبيع على ما هي عليه في وقت الفتح ومنع واعادة ما هدم منها، وهو رأي الشافعي وأحمد الا اذا اشترطوا في عقد الصلح مع الامام اقامتها فعهدهم الى أن يكثر المسلمون على البلد.

وواضح أنه لا يجوز احداث كنيسة في دار الاسلام، يقول صلى الله عليه وسلم: «لا تبنى الكنيسة في الاسلام ولا يجدد ما خرب منها» المغني ج8 (مجلة الدعوة – عدد كانون الاول ـ ديسمبر 1980 ـ ص 40).

ليس من المهم في هذا الصدد التشكيك في جدية التحولات في المواقف، اذا كان ذلك يمكن أن يعد من باب سوء الظن، والتفتيش في الصدور، واستنطاق المسكوت عنه، سواء كان هذا المسكوت عنه في شكل ضغوط دولية يتعرض لها النظام المصري فيما يتعلق بالملف القبطي، أو تكتيك اخواني مرحلي.

وعدم أهمية هذا التشكيك يرجع من ناحية للحاجة الماسة لتصديق تلك التحولات في المعالجة عند طيف واسع من المواطنين المصريين المهمومين بما يعانيه وطنهم من احتقان طائفي ومن ناحية ثانية بأن هناك من هذا التشكيك في التحولات، وهو التأكيد على أن مردود هذه التحولات سواء لدى الاخوان أو عند النظام المصري على حالة الاحتقان الطائفي في المجتمع المصري يساوي صفرا، بما يعني أن المطلوب يفوق بكثير ما تم تقديمه في هذا الصدد.

ان المطلوب هو الكف عن القفز على المتناقضات، والتناقض الأساسي الذي قفزنا عليه على مر النصف الثاني من القرن العشرين هو تناقض «النخبة/ القاعدة» فتوهم «نا» سواء كنا من مثقفي السلطة أو من مثقفي المعارضة أن أحاديثنا عن المواطنة والديمقراطية والمشاركة والتسامح والحداثة، قد رسخت في وجدان الناس وأزاحت من قلوبهم أركان عالمهم القديم المتمثلة في العصبية والتعصب الديني، والخرافة.. الخ. لكن للأسف استيقظ بعضنا من سباته على كارثة، وهي أن التعليم والاعلام، بل وجل الأحزاب السياسية، كانت في خدمة الأصولية والطائفية على مر خمسين عاما أجهضت خلالها أية محاولة حقيقية للاستنارة.

* باحث وكاتب مصري

مؤتمر الأحزاب في دمشق وتعليق بشار الأسد على شعار الأردن أولا

لارا العتوم*

■ شهدت العاصمة السورية مؤتمر الأحزاب في وقت تتعرض فيه سورية للانتقادات اللاذعة واتهامها الصريح بطمس الرأي وعدم حرية التعبير، وقد جاء الاهتمام الاعلامي بهذا المؤتمر بشكل ملفت للنظر هذا العام كنقطة تطبعها سورية متمثلة بقيادة الحزب الاشتراكي برئاسة الدكتور بشار الأسد للرأي العام العالمي بعدم صحة هذه الاتهامات وان هناك حرية بل وأسسا تحتضن هذه الحرية متمثلة في تعددية الأحزاب.

والمستمع لكلمة الرئيس يشعر بالتحام الأمة والحرية والسعي لتحقيق المصلحة العامة وتفوق سورية بالصورة العلمية والمنهجية الدقيقة واعتمادها أسسا ثابته وواضحة لتطبيق الحرية والتعبير عن الرأي متناسيا بذلك الكثير من الذين عانوا من غطرسة هذا الحزب واتباعه أسسا وهجائية لفرض سلطته على الساحة السورية متناسيا الكثير من المبعدين عن سورية بسبب ابدائهم الرأي وسعيهم لايجاد نظام منفتح، ومجيبا على سؤال يتعلق بشعار الأردن أولا أجاب الرئيس بفكاهة غلبت عليه في التعبير عن الكثير من القضايا.

بسخرية أم بعدم فهم لهذا الشعار؟ لا ندري، لكن سرعان ما هب الاعلام الأردني بشن حرب على سورية معللا سبب ذلك بتردي العلاقات السورية ـ الأردنية. علما بأن الأردن كان دائما الأسبق في مسك العصا من النصف محافظا على العلاقات الودية بين جميع البلدان في الكثير من الظروف وتحمل أعباء هذه السياسة الوسطى مع الدول الى النهاية.

فالوضع الذي تشهده العاصمة السورية والانتقادات التي توجه اليها استحوذت على فكر الرئيس بشار الأس